وكذا الاتيم على ان العطف على محل الاسم هنا وقد لزم مما تقرر ان الكلام
مع كانه انشاء لا يعتبر وقد يتوقف فيه فتامل نعم رايت صاحب
المغني صرح بان كان للاخبار ورايت الدماميني نقل قولا آخر
عن بعضهم انها لانشا التشبيه وحققت ان ابن بكر
ان لا يكون اسمها ضميرا وان لا يكون خبرها صالحا لدخول
اللام وبستثنى الخبر المنفي لانه وان لم يدخل عليه اللام
لا يتوهم معه ان نافية تقله يس عن ابن هشام
فقال العمل انما قالها وبطل فيما اذا الغت بما على ما هب كيبويه
مع ان العلة في الموضعين زوال الاختصاص بالاسماء
لان المزيل هنا اقوى لانه لفظ اجنبي زيد وهو ما بخلافه
هنا فانه تقصان بعض الكلمة ومحل ما ذكر ان وليها اسم
فان وليها فعل كما في الامثلة الاتية وجب الاهمال ولا يدعي
الاعمال وان اسمها ضمير الشان والجملة الفعلية خبرها قاله
زكريا

نحو ان كلا لما الخ اي على قراءة تخفيف الهمزة ام
على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لان ان عليها نافية ولما
بمعنى الا واعرابه على المعنى ولما بينا متعلق به او جميع مبتدا
وما زايدة وجميع خبر وتحضرون نعته وجميع على
المعنى ولدينا متعلق به او جميع مبتدا ثان ومحضرون
خبره والجملة خبر الاول وهذا اولى لما يلزم على الاول من دخول
لام الابتداء على خبر المبتدا والمسموع للابتداء بجميع والمسوغ
العموم او الاضافة تقديرا او الرابط على جعل جميع مبتدا ثانيا
اعادة المبتدا معنى وان كلا لما الخ اي على قراءة تخفيف
الميم اما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر ولعل نسب

كلا

كلام يحذف وتقدير اي يجمعا رايته في المغني واعرابه على التخفيف
كلا اسم ان واللام الاولى لام الابتداء وما زايدة للفصل بين اللامين
او موصول حرابه ولدينا صلته جواب قسم محذوف وجملة القسم
وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا الذين والله ليوفينهم
قال في المغني لكن العلة في المغني جملة الجواب فقط وانما
جملة القسم مسوقة لمجرد التوكيد فلا يقال جملة القسم
انشائية فتصلح العلة لان تكون الاخبار بها وقيل ما نكرة موصوفة
بقوله مقدر حذف واقيم معمول وهو جملة القسم مقامه
اي وان كلا لخلق معقول فيهم والله ليوفينهم ولا حاجة لتقدير
القول كما علم مما مر عند المغني وكذا الاعراب على التخفيف
مع تشديد النون واما على تشديد النون والميم مما اصل
ما قبل فيحتمل ان ما هي الجازمة حذف فعلها قال الرضي الحاجب
تقديره لما يبلوا او اعترضه في المغني بان لما تقيد توقع
منفيها واهمال الكفار غير متوقع واجاب الدماميني بان
توقع منفيها غالب الازم ولو سلم فالكفار يتوقعت الاهمال
ولا يشترط في التوقع ان يكون من المتكلم ثم قال في المغني
والاولى عندي بان يقدر لما يوفوا اعمالهم لانه لا يوفيهم
الخ عليه ولتوقع التوفية وتلزم اللام ايضا عند عدم
القرينة على المراد به ليدل ما يأتي فلا تنافي بيت قول وتلزم
اللام ونقل ورعا استثنى الخ ويتبغي كما نبه الرودياني ان
محل لزوم اللام اذا افهد البيان وانه اذا افهد الاجمال لم تلزم
لان الاجمال في مقاصد البلغا اذا اظهر لهم ايهاما وتعمل مع
حصول اللبس بان كان اعراب الاسم خفيا نحو ان هذا والفتى

نقل الرضي الحاجب

الميم

الاتخفيف هي كما مبتدا واللام لام الابتداء اهم

تلزم على ما ذكره الشيخ لا لدفع اللبس بل لدفع توهم ان ما نافية